اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر احد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015.

أ/ وارزقي ميلود – جامعة الجزائر 3

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم والتي شهدت تطورا ملحوظا واهتماما متزايدا منذ وقت مضى، وذلك لكونه يشكل عنصر أساسي في اقتصاد أي بلد، فهو سلاح ذو حدين أي دافع من دوافع النمو والتنمية الاقتصادية، ودافع تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي.

من جهة أخرى تشكل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات احد القضايا الهامة التي تسعى اقتصاديات البلدان النامية بلوغها، وذلك لكونها عنصر ومشكلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، وسعيا من الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية وانطلاقا من القطاع الفلاحي عملت الحكومة الجزائرية على انتهاج جملة من السياسات والبرامج التنموية الفلاحية من فترة الاستقلال إلى يومنا هذا لاسيما خلال العشرية الأخيرة، ومن خلال هذا المقال العلمي يمكن التعريف بالتنمية الاقتصادية، عناصرها وأهدافها، وعرض واقع البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، وأخيرا تحليل وتقييم فعالية هذه السياسات ومساهمات القطاع الفلاحي في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، السياسات والبرامج الفلاحية، التنمية الفلاحية، التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات

Résumé:

Le secteur de l'agriculture est l'un des secteurs économiques les plus importantes du monde, ce secteur à réalisé un développement remarquable et un intérêt croissant depuis un certain temps, il est considéré comme un élément clé dans l'économie de tous les pays, il est une épée tranchant double qui a défendu les motifs de la croissance et le développement économique et la motivation pour atteindre la suffisance et la sécurité alimentaire.

D'autre part, constituent le développement économique en dehors du secteur des hydrocarbures, l'une des questions importantes qui visent les économies des pays en développement à atteindre eux, de manière à être un problème économique et social en même temps, et dans le but de l'Algérie pour réaliser le développement économique sur la base du secteur agricole, le gouvernement algérien a travaillé et adopter un ensemble de politiques et programmes de développement paysan à partir du moment de l'indépendance à nos jours, en particulier au cours de la dernière décennie, et à travers cet article scientifique en peut faire une définition du développement économique, ses éléments et ses objectifs, et montrent des programmes de la réalité et des politiques paysannes en Algérie au cours de la période (2000 à 2015), et enfin d'analyser et d'évaluer l'efficacité de ces politiques et les contributions du secteur agricole dans le la réalisation de certains des indicateurs économiques de développement en Algérie durant la période (2000-2015)

Mots clés: secteur agricole, les politiques et les programmes agricoles, le développement agricole et le développement économique.

المنارة للاستشارات

مقدمة

منذ الاستقلال والى يومنا هذا مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف التنمية الاقتصادية وتهميش بعض القطاعات وعدم فعالية السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى انه مرهون بتقلبات أسعار النفط وأحادية التصدير والإنتاج، لذا أدركت الحكومة الجزائرية وجوب استدراك ومراجعة سياساتها لاسيما التي ترمي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية . من جهة أخرى أضحى للدولة الجزائرية قناعة تامة من خلال الأزمات التي هزت الاقتصاد العالمي أهمية النهوض بجميع القطاعات على غرار القطاعات ألفلاحي...الخ.

وفي هذا المجال لقد أصبح هذا القطاع الأخير –الفلاحي- واحد من القطاعات الأساسية في العالم ومهمة في الاقتصاد أكثر من وقت مضى، لاسيما في ظل الطلب المتزايد على منتجات هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والمعيشي وتنمية بعض القطاعات الأخرى، لذا ومن هذا المنطلق وسعيا من الجزائر لتحقيق وتحسين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وتنمية الاقتصاد ومكافحة الفقر، انتهجت الجزائر إلى جملة من السياسات والبرامج التنموية في القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعليه جاء هذا المقال العلمي –الدراسة التحليلية- لتحليل وتشخيص وتقييم واقع السياسات والبرامج الفلاحية المسطرة في الجزائر في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2015) ، وعليه كانت الإشكالية الرئيسة لهذا المقال العلمي في شكل سؤال رئيسي التالي:

ما مدى اهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي وما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ؟

ولقد أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هي أهم السياسات والبرامج التنموية التي عرفها القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2015) ؟
- ما مدى فعالية السياسات والبرامج الفلاحية في تحقيق وتحسين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟.

1) منهجية الدراسة:

المنارة للاستشارات

يتعلق هذا المقال العلمي بدراسة واقع اقتصادي من جانب تحليلي إحصائي نوعا فالغرض الإحاطة بكامل جوانب هذا البحث يمكن استخدام المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل الوصفي الذي يستند إلى عرض البيانات والجداول وتحليلها ومن ثم الخروج بالنتائج، والذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة أو البحث إلى حد كبير، كما استخدم الباحثين في هذه الدراسة أدوات الإحصاء الوصفي وكذا برنامج معالج الجداول (Ms-Excel) لتحليل المعطيات والبيانات الرقمية، واعتمدا على التقارير السنوية العربية والوطنية، المذكرات، المجلات والملتقيات العلمية والاطلاع على بعض المواقع على الانترنت لجمع هذه المعطيات والبيانات.

2) **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك لكونها تتعلق ب:

- التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- بدراسة وتسليط الضوء على قطاع حساس في الوقت الراهن وهو قطاع الفلاحة في الجزائر.
- تشخيص أهم السياسات التي غرفها القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة الراهنة.
- تقييم مدى فعالية السياسات والبرامج التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الفترة الراهنة.

3) **محاور الدراسة:** للإجابة على الأسئلة السابقة تم بناء هذا المداخلة العلمي وفق ثلاث محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

- **أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية، عناصرها وأهدافها.**
- **ثانيا: تحليل واقع البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).**
- **ثالثا: تقييم سياسات القطاع الفلاحي في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).**

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية، عناصرها وأهدافها.

تعتبر التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي مشكلة أي اقتصاد لاسيما في اقتصاديات البلدان النامية، لذا حظيت هذه المصطلحات بعدد من التعاريف والمفاهيم، ولقد تطورت هذه

المنارة للاستشارات

المفاهيم بتغير وتطور المجتمعات والاقتصاديات، وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد عناصر وأهداف التنمية الاقتصادية كما يلي:

1- مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية كما يلي:

لقد عرفت التنمية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية للعام 1992 ، أنها عملية تحمل في هيكلها مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية و الفلاحية والصناعية لتحقيق قيمة مضافة. لها اثر من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية .

1-1- **مفهوم التنمية الاقتصادية:** لقد وردت عدة تعاريف حول التنمية الاقتصادية لكننا نسلط الضوء على تعريفين أساسيين من تلك التعريفات التي جاء بها الاقتصاديين والباحثين، حيث عرفت التنمية الاقتصادية أنها:

- إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد [1].

- كما تعتبر التنمية الاقتصادية الجانب الأساسي والمادي الذي تعمل الدولة على تنميته، حيث تعتبر من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخّلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد وتحسين جملة من المؤشرات.

1-2- **مفهوم التنمية الاجتماعية:** لقد عرفت التنمية الاجتماعية على أنها [2]:

- عرفت الأمم المتحدة" التنمية "في الإعلان العالمي" الحق في التنمية "بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المنارة للاستشارات

- العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية.

1-3- الترابط الشبكي بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

إن رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد يعني رفع قدرته الشرائية في شراء بعض السلع والخدمات وهذا ما يؤدي إلى احدث نمو اقتصادي وعليه يؤدي هذا الأخير إلى زيادة تنويع السلع والخدمات وعليه زيادة خلق فرص الشغل ...الخ وهنا يكمن التشابك والترابط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشكل البياني الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم -1- يبين الترابط والتشابك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

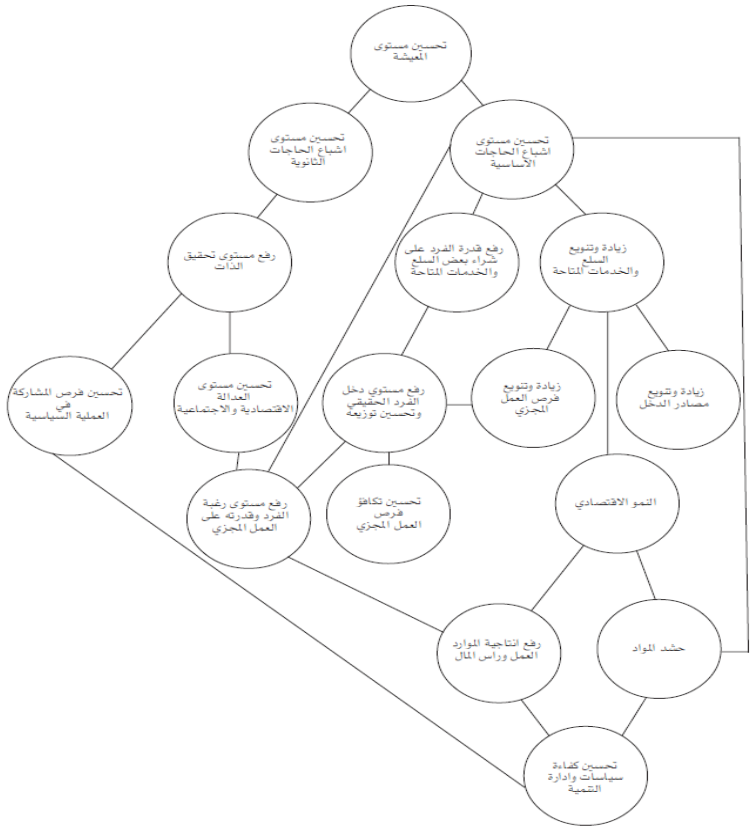

المصدر:محمد توفيق الصادق، التنمية في دول مجلس التعاون دروس السبعينات وآفاق المستقبل، دار عالم المعرفة، الكويت، 1990 ، ص43.

المنارة للاستشارات

2- عناصر التنمية الاقتصادية:

تتمثل عناصر التنمية الاقتصادية فيما يلي [3]:

- الشمولية ومعناه تغير شامل ينطوي على جميع القطاعات والجوانب ليس وفقط على الجانب الاقتصادي المادي.
- حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفر من الدخل القومي.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- تحسين مستوى الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.
- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح التراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة.

3- الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الجوهرية و الأساسية للتنمية الاقتصادية كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم -2- يبين الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية:

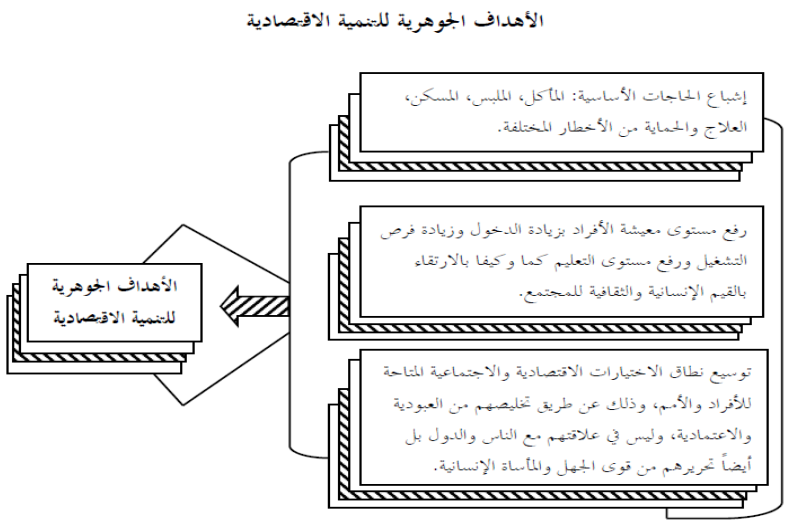

المصدر: حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009، ص: 16.

المنارة للاستشارات

ثانيا: تحليل واقع البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

لقد أدركت الجزائر في مطلع الألفينات أهمية ودور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء والأمن الغذائي، كما أدركت حتمية مراجعة سياسات هذا القطاع، لذا عملت بانتهاج جملة من البرامج والسياسات والتي يمكن تشخيص أهمها خلال الفترة (2000-2015) وعرض أهم مشاكل وعراقيل هذه السياسات كما يلي:

1- السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر بعد مطلع الالفينات إلى يومنا هذا (خلال الفترة 2000-2015):

لقد عملت السلطات الجزائرية خلال مطلع الألفينات لغرض تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في وضع برنامجين أو سياستين أساسيين وهما:

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000 -2004).
- سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2007-2013).

ولقد كان الهدف من هاتين السياستين تحقيق ما يلي [4]:

- ترقية التقنيات الفلاحية والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني
- تحسين الميزان التجاري الغذائي.
- حماية وتثمين المنتجات المعيشية
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية ذات أبعادا اقتصادية واجتماعية، وإقليمية.

2-1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000 -2004).

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2000-2004 للرفع من مستوى الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، إضافة إلى تنمية القدرات الفلاحية الوطنية وتغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية وتمكين السكان من اقتناء جميع المواد الغذائية وفق المعايير الدولية، ولقد جاء هذا المخطط تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم.

المنارة للاستشارات

من جهة أخرى لقد تمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي [5]:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع: الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، ...الخ.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي، في المناطق الجافة، والشبه جافة وتلك التي المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا، للحبوب، أو المتروكة بورا...) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة واستخدامات أخرى ملائمة.
- توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الأمر الذي يسمح بنفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنمية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع ألفلاحي...الخ.

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة يهدف هذا المخطط إلى:

- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير، وكذا زيادة معدل نمو الفلاحة الصناعية.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية...).
- الرفع من نسبة التشجير من 11% إلى 14 %في شمال البلاد.
- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد، ومكافحة التصحر.

ولقد تم توسيع هذا المخطط وإعطائه بعد ريفي أي انتقل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية (2003-2007) [6].

ومن بين أهم الانجازات التي عرفها القطاع الفلاحي الجزائري وفق المخطط أو برنامج الوطنية للتنمية الفلاحية (2000-2004) نذكر:

- إنشاء الصناديق المدعمة للتنمية الفلاحية منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ليتحول في سنة 2000 إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار ألفلاحي.[7]
- إعطاء الأهمية للمناطق الريفية وذلك عن طريق توفير البني التحتية للمناطق كالكهرباء والطرقات...الخ.

المنارة للاستشارات

- حماية الأراضي الزراعية والغابات من التصحر، والاستغلال الغير فلاحي وتوسيعها.
- المتابعة الصحية الحيوانية والنباتية.
- زيادة وتوسيع فروع المنتجات الفلاحية.
- توسيع الأراضي الفلاحية والرعوية وإنشاء شبكات الري وتصريف المياه.
- توسيع دائرة الخدمات الداعمة للإنتاج ألفلاحي والمتمثلة في البحوث والإرشاد والتدريب وغيرها.

ومع الانتهاء من هذا المخطط ارتأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة أخرى مكملة للبرنامج الأول (2000-2004) وهي سياسة التجديد ألفلاحي والريفي (2007-2013) وهي كما يلي:

2-2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013).

لقد عملت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2007 على تطبيق سياسة جديدة في القطاع الفلاحي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008، حيث يعتبر هذا القانون الأساسي المحدد لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف إرساء قواعدها الأساسية لهدف تحقيق وتحسين الأمن الغذائي في الجزائر وتحقيق وبعث التنمية المستدامة.

من جهة تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني [8]، ولقد تمثلت الأهداف الأساسية والإستراتيجية لهذه السياسة فيما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي بصفة دائمة ومستدامة.
- تحقيق تنمية متوازنة للأقاليم الريفية.
- العمل على مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

ولقد ارتكزت هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية تتمثل فيما يلي [9]:

أ- التجديد الفلاحي: التجديد الفلاحي يعني ضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى:

- تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية.

المنارة للاستشارات

- تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية المداخيل الفلاحية والأسعار عند الاستهلاك من خلال ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وعليه يهدف التجديد الريفي إلى تشجيع، تكثيف، عصرنة وتنمية إنتاج المستثمرات الفلاحية لاسيما ذات الاستهلاك الواسع.

ب- التجديد الريفي: يهدف التجديد الريفي إلى الوصول إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك انطلاقا من التكامل بين الأقاليم الولائية والجوارية المحلية، حيث تتجسد هذه السياسة (سياسة التجديد الريفي) من خلال أربع أهداف أساسية وهي كما يلي:

- إعادة الاعتبار للقرى والأرياف والمد اشر وتحسين مستوى معيشتهم.
- حماية وتثمين التراث الريفي.
- التنويع ألفلاحي في الوسط الريفي.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين طرق استغلالها.

ت- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: نظرا للصعوبات التي كان يتخللها كل من السياستين السابقتين (التجديد الريفي والفلاحي)، طبق هذا البرنامج في خضم السياستين السابقتين فيما يخص التكوين في الجانب الفلاحي، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصال، الإرشاد الفلاحي ...الخ حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- التكوين والإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع التقنيات الجديدة في الوسط الإنتاجي و الفلاحي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات ذات الطابع الفلاحي.
- تعزيز وتكثيف وتنمية المصالح المؤسساتية ذات الطابع الطبي والبيطري لعزيز الصحة النباتية وتحسين المردودية والإنتاجية.
- وضع ميكانيزمات التشريع والتخطيط، وغيرها ..الخ.

المنارة للاستشارات

من جهة أخرى لقد حددت السلطات الجزائرية أهدافا أخرى إستراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014) تتمثل في إنعاش القطاع الفلاحي، ودعم تحقيق الأمن الغذائي وتامين الاستثمار الفلاحي وغيرها.

2- حصة القطاع الفلاحي من البرامج التنموية الاقتصادية الوطنية خلال الفترة (2001-2014).

لقد حظي القطاع الفلاحي في الجزائر بغلاف مالي معتبر خلال المخططات التنموية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال المخططات التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014) والتي تمثلت كما يلي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
- البرنامج الخماسي (2010-2014).

حيث وصلت الحصة المالية للقطاع الفلاحي من هذه البرامج التنموية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم -2-: حصة القطاع الفلاحي من البرامج التنموية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014): (الوحدة: مليار دج)

السنة/ البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	البرنامج الخماسي
الفترة	2001-2004	2005-2009	2010-2014
المجموع	525.0	4202.7	21214
نصيب القطاع ألفلاحي	65.4	312	1000
نسبة نصيب قطاع الفلاحة	%12.4	%7.424	%4.714

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: خلوفي عائشة وآخرون، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامي وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف1.

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة القطاع الفلاحي الجزائري من البرامج التنموية التي وضعتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001-2014 يختلف من برنامج إلى آخر، حيث ارتفعت حجم

المنارة للاستشارات

المخصصات المالية من 525.0 مليار دج خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى 4202.7 مليار دج خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وأخيرا 21214 مليار دج خلال البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014). فرغم هذا التزايد والارتفاع إلا أن نسبة نصيب القطاع الفلاحي من البرامج التنموية في الجزائر انخفضت من 12.4% إلى 7.424% إلى 4.714%، وهذا يعكس ضعف التوجه وأولوية القطاع الفلاحي في الجزائر بين باقي القطاعات الأخرى.

3- أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2015):

من ابرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائر خلال الفترة (2000-2015) نلخص ما يلي [10]:

- تطور التسوية الهيكلية لمسألة العقار الفلاحي في إطار مقاربة شاملة ومنسجمة تشمل في الوقت ذاته الأراضي التابعة لأملاك الدولة والأراضي التابعة للخواص والأراضي الغابية وكذا طرق استغلالها بشكل عقلاني وآمن، وتجري عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز في ظروف حسنة.
- وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي تطلب تطوير قدرات جديدة لمراقبة الفروع وضمان مطابقة سلسلة من الإجراءات ذات الطابع المتنوع مما سمح بحماية مداخيل الفلاحين ومربي المواشي وكذا تشكيل مخزون لضمان استقرار الأسواق.

وقد شملت سياسة التمويل البنكي والدعم خلال نفس الفترة على ما يلي:

- تعزيز التمويل المصرفي الذي يتم عن طريق توفير منتجات مالية ملائمة وتحفيزية موجهة لمرافقة الفلاحين والمربين في تنفيذ مشاريعهم الموسمية ومشاريع الاستغلال والاستثمار، وتتمثل المنتجات الجديدة الميسرة التي تم إطلاقها في قرض الرفيق وقرض التحدي والقروض الميسرة المحددة الآجال.
- تكييف سياسة الدعم المباشر الموجه للتجهيز وعصرنه المستثمرات التي تم استحداثها مؤخرا وتعزيز قدرات الإنتاج وللمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف وتحويل وتثمين وضبط المنتجات الفلاحية وتربية المواشي.

المنارة للاستشارات

- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين. أبرز تطبيق كل الإجراءات المدرجة ضمن التجديد ألفلاحي والريفي وتحرير وتحفيز المبادرات مدى أهمية برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية التي تم إطلاقها في أكتوبر 2010.
- وإذ تشكل حماية البيئة المحور الرئيسي لسياسة التجديد الريفي فقد تم وضع أهمية خاصة لحماية الموارد الطبيعية (الأراضي والماء والموارد الجينية) وتعزيزها وتثمينها وكذا لتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال خمسة برامج: مكافحة التصحر ومعالجة الأحواض المنحدرة ودعم تأهيل المساحات الفلاحية وتسيير التراث الغابي وتوسيعه والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية.

4- أهم معوقات التي عرفتها البرامج الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

لقد تخللت الخطط التنموية والسياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي في الجزائر عدة معوقات ومشاكل، أفرزت بدورها أوضاعا جد متردية في القطاع الفلاحي حالت من دون الوصول إلى جل النتائج المسطرة التي كانت ترمي إليها الدولة الجزائرية من خلال هذه البرامج والسياسات وفيما يلي أهم تلك المعوقات والمشاكل [11]:

- محدودية الأراضي الزراعية والتي تتوقف عند 7 مليون هكتار.
- غياب قانون واضح ينظم الملكية العقارية للأراضي الفلاحية ويحميها من تشييد البنايات عليها.
- ضعف عصرنة القطاع الفلاحي ونقصد ضعف المكننة.
- ضعف معدل استخدام الأسمدة الكيماوية والذي قدر ب 15كغ/ هكتار في الجزائر سنة 2012 [12].
- نقص مرد ودرية القطاع ألفلاحي إضافة إلى هياكل التسويق والحفظ والتخزين إلى جانب غياب تنظيم الأسواق والتوزيع وغيرها.

ثالثا: تقييم سياسات القطاع الفلاحي في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

يمكن تقييم فعالية السياسات والبرامج التنموية للقطاع الفلاحي من خلال تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث أن التغيرات والتطورات الايجابية في تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي تعكس الصورة الايجابية للسياسات التنموية في الجزائر، وعليه وفي هذا السياق يمكن تحليل تطور

المنارة للاستشارات

بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) وذلك كما يلي:

1- تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012):

إن التطور الايجابي في للمعروض المتاح من المنتجات الفلاحية والغذائية في اقتصاد أي بلد يعكس تحسن مستوى التغذية والاكتفاء والأمن الغذائي في ذلك البلد، وعليه يمكن تحليل تطور مؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر فيما يخص بعض المنتجات السلعية خلال الفترة (2000-2011) وذلك في خضم السياسات والبرامج التنموية الفلاحية التي سنتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015) وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول -3- تطور الإنتاج الزراعي الجزائري خلال الفترة (2000-2011)

(الوحدة مليون قنطار)

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	9.3	40.3	35.9	15.3	61.2	45.6	42.5
الخضروات	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7
البطاطا	12.1	18.9	15.1	21.7	26.4	33	37.8
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	7	8.4	7.9	11.1
أشجار الفاكهة	4	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6	6.4	7.2
اللحوم الحمراء	2.5	3.2		3.2	3.5	3.8	4.2
اللحوم البيضاء	1.9	1.7		3.1	2.1	2.8	3.4
الحليب (10^6لتر)	1.6	1.9		2.2	2.4	2.6	2.9

المصدر: سفيان عمراني، سياسة التجديد ألفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص15.

تبين معطيات الجدول أعلاه أنه هناك تذبذب في تطور حجم الإنتاج الزراعي فيما يخص بعض المنتجات الزراعية خلال الفترة (2000-2011) حيث يتبين ذلك كما يلي:

- حجم الحبوب عرف تزايد في الإنتاج خلال الفترة (2000-2007)، ليعرف انخفاضا حادا إلى 15.3 مليون قنطار سنة 2008 ليرتفع سنة 2009 إلى 61.2 مليون قنطار ثم ينخفض إلى 42.5 مليون قنطار سنة 2011.

المنارة للاستشارات

-حجم منتجات الخضروات والبطاطا والحمضيات وأشجار الفواكه والتمور عرف نموا متزايدا خلال الفترة (2000-2011).

-بينما عرف حجم اللحوم البيضاء وزراعة الزيتون تذبذبا أيضا في الإنتاج خلال الفترة (2000-2011).

وعليه ومن خلال هذه المعطيات والنتائج نستنتج عدم فعالية السياسات ألفلاحي في تنمية الإنتاج ألفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

من جهة أخرى لقد تطور حجم الناتج ألفلاحي للجزائر خلال الفترة (2000-2012) كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم -4-: تطور مساهمات ومؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر.

الناتج/الفترة	معدل سنوي 2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	5.91	7.93	8.8	10.1	11.2	12.75	13.65	16.11	17.01
نصيب الفرد الجزائري من الناتج الفلاحي (دولار)	174.6	240	263	297	323	362	376	439	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير العربية الاقتصادية الموحدة السنوية لسنة 2005، 2007، 2010، 2011، 2013.

يتبين من الجدول أعلاه أن:

- حجم الناتج الفلاحي في الجزائر قد ارتفع من 5.91 مليون دولار سنة 2000 كمتوسط إلى 10.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 17.01 مليون دولار سنة 2012.
- هناك ارتفاع متزايد لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الفلاحي حيث ارتفع هذا الأخير من 174.6 دولار سنة 2000 كمتوسط إلى 323 دولار سنة 2008 إلى 439 دولار سنة 2011 حيث يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الإنتاج الفلاحي في الجزائر مقارنة بالزيادة السكانية.

المنارة للاستشارات

2- تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية وتطور حجم تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

يمكن تشخيص تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية وتطور حجم تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014). كما يلي:

2-1- تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2000-2013

لقد تطور حجم الميزان التجاري الغذائي الجزائري خلال الفترة (2000-2013) كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم -5-: تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2000-2013).

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	32	28	35	48	59	67	73
الواردات	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800
الفجوة	-2383	-2367	-2705	-2630	-3538	-3520	-3727
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	88	119	113	315	355	315	403
الواردات	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580
الفجوة	-4866	-7694	-5750	-5743	-9495	-8707	-9177

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Evolution des statistiques du commerce exterieur de l'algerie 2000-2013.p02-p03. Sur le cite : www.douane.gov.dz (date de consultation 02/06/2015).

يتبين من الجدول اعلاه ان حجم الصادرات من المواد الغذائية ارتفع من 32 مليون دولار سنة 2000 الى 35 مليون دولار سنة 2002 الى 67 مليون دولار سنة 2005 اتصل الى 315 مليون دولار سنة 2010 ف 403 مليون دولار سنة 2013.

المنارة للاستشارات

اما بالنسبة للواردات الغذائية فقد ارتفعت بصفة كبيرة جدا حيث ارتفعت من 2415 مليون دولار سنة 2000 الى 2740 مليون دولار سنة 2002 الى 3587 مليون دولار سنة 2005 الى 6058 مليون دولار سنة 2010 ف 9580 مليون دولار سنة 2013.

من جهة اخرى نلاحظ ان حجم الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (2000-2013) ارتفع من (-2383) مليون دولار الى (-3520) مليون دولار سنة 2005 الى (-5743) مليون دولار سنة 2010 الى (-9177) مليون دولار سنة 2013، ان ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بين الصادارات والواردات الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2000-2013) يعكس ضعف القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر خلال هذه الفترة أي ضعف البرامج والسياسات التنموية التي عرفها القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الاهداف المسطرة (تحقيق الاكتفاء والامن الغذائي) خلال هذه الفترة.

2-2- تطور مؤشر تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

لقد تطور مؤشر تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم -3- تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

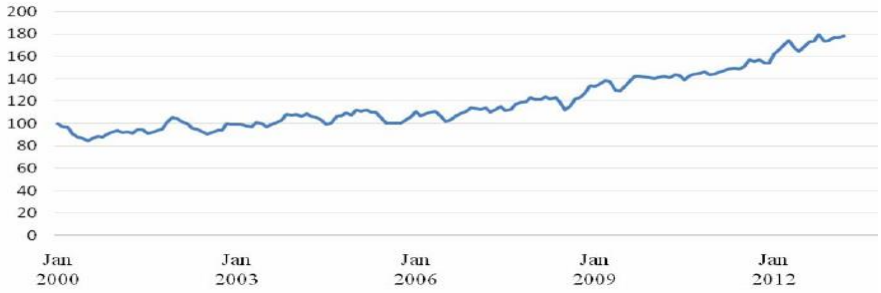

المصدر: طويجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله، مؤشرات كمية دالة، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص11.

يتبين من الشكل البياني اعلاه ان:

المنارة للاستشارات

هناك تزايد مستمر في معدل تضخم اسعار الموارد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) وهذا يعكس هشاشة الامن الغذائي في الجزائر خلال هذه الفترة، من جهة اخرى ان تطور حجم تضخم أسعار المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، ينعكس بصفة سلبية على أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة نفقات الأفراد والدولة، وبالتالي يهدد كيان الأمن الغذائي في الجزائر.

3- تطور مؤشرات سوء التغذية، المعيشة والفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

تعتبر مؤشرات سوء التغذية والمعيشة والفجوة الغذائية لبلد ما من بين المؤشرات الهامة لقياس الامن الغذائي في اقتصاد ذلك البلد، كما انها من بين المؤشرات الهامة لقياس فعالية السياسات الفلاحية والقطاع الفلاحي وفيما يلي تطور هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

3-1- تطور مؤشر سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013):

يمكن تشخيص تطور مؤشرات سوء التغذية في الجزائر كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم -6-: سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

السنوات- مؤشرات	عدد ناقصي التغذية (مليون)		نسبة نقص التغذية %	
السنوات	1992-1990	2013-2010	1992-1990	2013-2010
مؤشر سوء التغذية	1.4	.....	5.5	5<

المصدر: نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، (أكتوبر 2014)، ص06.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة ناقصي التغذية في الجزائر كان تساوي إلى 5.5% خلال مطلع التسعينات (1990-1992) وهي نسبة كبيرة تعكس سوء التغذية في الجزائر خلال تلك المرحلة، بينما انخفضت إلى اقل من 5% خلال الفترة (2010-2013)، فرغم انخفاض هذه النسبة إلى اقل أو يساوي 5 إلا أنها قيمة كبيرة تعكس ضعف القطاع ألفلاحي في مساهمته في التقليل من سوء التغذية في الجزائر.

3-2- تطور مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2011-2013).

المنارة للاستشارات

تعتبر الفجوة الغذائية مقياس حقيقي لقياس قصور الاقتصاد في توفير وتحقيق الاكتفاء والامن الغذائي للبلاد والاقتصاد، فبالنسبة للجزائر لقد تطورت مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2011-2013) بنسبة كبيرة، وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم –7– مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري (الاقتصاد الجزائري) في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2008-2013). (الوحدة: %)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط 2011-2013 مليون دولار	نسبة المساهمة في افجوة العربية%
النسبة	10.6	12.6	11.6	12.9	12.8	12.8	4544.5	12.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- **اوضاع الامن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2013، ص 31.
- **تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010 ، ص36-37.

يتبين من الجدول اعلاه ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الفجوة الغذائية العربية ارتفع من 10.6 %سنة 2008 الى 12.6% سنة 2009 لينخفض الى 11.96 %سنة 2010 ثم يرتفع الى 12.9% سنة 2011 الى 12.8% سنة 2013.

من جهة اخرى تساهم الجزائر بنسبة كبيرة في الفجوة الغذائية العربية وهذا يعكس ضعف القطاع الفلاحي الجزائري في توفير الغذاء، وهشاشته، وضعدم فعالية السياسات الفلاحية في تحقيق الاهداف المسطرة للجزائر خلال الفترة (2000-2013) والمتمثلة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

3-3- نصيب الفرد الجزائري من المكونات الغذائية لسنة 2013:

يتمثل نصيب الفرد الجزائري من بعض المكونات الغذائية لسنة 2013 كما يبينه الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم –8– نصيب الفرد الجزائري من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

المؤشر	السعرات الحرارية /كيلو كالوري	بروتين جرام /يوم	دهون جرام/يوم
الكمية	3270	84	73

المصدر: اوضاع الامن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي 2013، ص26.

يتبين من الجدول أعلاه أن نصيب الفرد الجزائري من بعض المكونات الغذائية الأساسية يصل إلى 3270 كيلوكالوري في اليوم حيث يتراوح معدل البروتين 84 غرام في اليوم ومعدل الدهون 73 غرام في اليوم.

3–4– مستوى المعيشة والدخل الوطني في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية سنة 2010.

تبين المؤشرات العالمية تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، فمن خلال الشكل البياني يمكن توضيح مكانة الجزائر من خلال مستوى المعيشة والدخل الوطني سنة 2010.

الشكل البياني رقم 4–: مستوى المعيشة والدخل الوطني في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية سنة 2010.

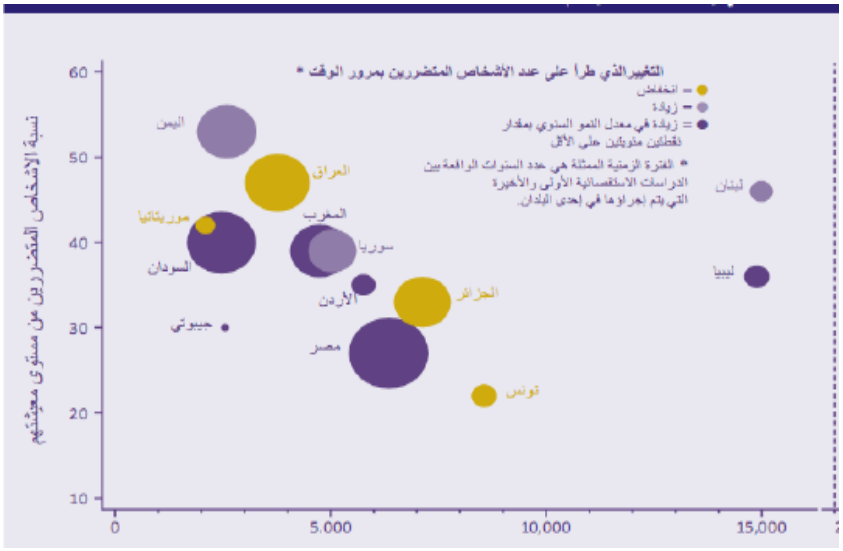

المصدر: بوركنو نصيرة، الامن الغذائي في دول شمال افريقيا، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص09.

المنارة للاستشارات

يتبين من الشكل البياني أعلاه أن الجزائر من بين الدول التي تتميز بانخفاض عدد الأشخاص المتضررين من المستوى المعيشي مع مرور الوقت خلال الفترة الراهنة، هذا المؤشر يعكس تحسن الوضع المعيشي في الجزائر لاسيما، وعليه يمكن إرجاع هذا التحسن في الوضع المعيشي في الجزائر إلى التحسن في الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع المداخيل قطاع النفط وليس نتيجة فعالية القطاع الفلاحي.

3-5- تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

تبين المعطيات الراهنة حول الأحوال المعيشية في الجزائر انخفاض معدلات الفقر خلال الفترة (2000-2013) وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم -9- يبين تطور مؤشر الفقر خلال الفترة (1999-2013) (الوحدة %)

السنة	1999	2002	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	17	15	11.5	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- سعيدي يحي، برحومة عبد الحميد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص10.
- حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12- جوان 2014، ص19.

يتبين معطيات الجدول أعلاه انه هناك انخفاض في معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1999-2013) وذلك من 15% سنة 2002 إلى 15% سنة 2002، ثم 9.8% سنة 2009، إلى 5.55 سنة 2011 وأخيرا 5.03 سنة 2013، حيث يمكن إرجاع هذا الانخفاض (في معدل الفقر) إلى تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات البترولية للجزائر خلال هذه الفترة (ارتفاع أسعار البترول)، وبالرغم من الانخفاض المسجل في معدل الفقر في الجزائر إلا أن هذه الظاهرة تبقى هاجسا في الاقتصاد الوطني، حيث احتلت الجزائر في مجال الفقر وسوء المعيشة المرتبة 96 من بين 173 بلد عالميا والمرتبة 11 عربيا سنة 2012، وهذا ما يبرز ضعف السياسات الوطنية في القضاء على الفقر لاسيما السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

تطرقنا في هذا المقال العلمي إلى تحليل وتقييم مختلف السياسات والبرامج الفلاحية التي شهدها القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2015)، لاسيما البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000 -2004) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013)، ولقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج والملاحظات التالية حيث:

- انخفاض مستوى نصيب المخصصات للقطاع الفلاحي من البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014) حيث قدرت نسبة نصيب القطاع الفلاحي ب12.4% بمعدل 65.4 مليار دج خلال الفترة (2001-2004)، و7.424% بمعدل 312 مليار دج خلال الفترة (2005-2009) وأخيرا 4.714% بمعدل 1000 مليار دج خلال الفترة (2010-2014).
- نذبذب تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر لاسيما إنتاج الحمضيات التمور وزراعة الزيتون واللحوم خلال الفترة (2000-2011).
- تطور حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) حيث وصلت إلى 9177- مليون دج سنة 2013 وهذا يعكس ضعف القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر خلال هذه الفترة.
- رغم انخفاض معدلات الفقر خلال الفترة (1999-2013) إلا أنها تشكل 5.03% سنة 2013 .
- كما بينت إحصائيات ومعطيات هذه الدراسة من خلال مستوى بعض مؤشر التغذية والجوع، ومستوى مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2000-2015)، ضعف القطاع الفلاحي والسياسات والبرامج التنموية في تحسين هذه المؤشرات.

وعليه وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول ان الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة والاهداف المسطرة في السياسات والبرامج الفلاحية المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2015).

المنارة للاستشارات

بناء على النتائج المحصل عليها يمكن اقتراح بعض التوصيات أو المقترحات حول دفع وتنمية القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية مستقبلا كما يلي:

- تبني إستراتيجية تنموية تهدف إلى استغلال المقومات الفلاحية على أحسن وجه لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- العمل على توجيه اهتمام اكبر بالقطاع الفلاحي وعدم التحيز ضد الريفية والاهتمام بالقطاع الزراعي والقيام بالاستثمارات الفلاحية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- عصرنة القطاع الفلاحي وزيادة استخدام الأسمدة في القطاع ألفلاحي إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في التنمية الفلاحية.
- زيادة تقديم التمويلات لاسيما بشروط ميسرة لدفع الاستثمارات الفلاحية وتشجيع البحث العلمي الزراعي.
- دعم سياسة الأسعار للمنتجات الفلاحية.
- التحكم في تقنيات الإنتاج الفلاحي وذلك بإدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى الاستثمارات الفلاحية للرفع من الإنتاج والإنتاجية للقطاع ألفلاحي.
- العمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الزراعية وغيرها.
- العمل وبجدية على توجيه الاهتمام اكبر بالقطاع الفلاحي وعدم التحيز ضد الزراعة الريفية.
- إشراك جميع الفئات في إحداث التنمية الفلاحية في الجزائر.
- دعم وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- العمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الزراعية وغيرها.

المنارة للاستشارات

المراجع:

1) الهادي عبدوه ابوه، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الامكانيات والواقع في موريتانيا**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص127.

2) الهادي عبدوه ابوه، **نفس المرجع السابق**، انظر ص129. وص 149.

3) حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009، ص15.

4) علة مراد، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية التنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص08. بتصرف.

5) عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011، ص84.

6) نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33/ المجلد التاسع/ تموز، 2013، ص10

7) غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، 2012، ص97

8) سفيان عمراني، **سياسة التجديد ألفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص08.

9) سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص07-08.

10) **اجتماع تقييمي مصغر مخصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، على الخط:** http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2011/08/N140811.htm ، تاريخ الإطلاع:24-06-2015.

11) علة مراد، **مرجع سبق** ، ص03. بتصرف.

12) طارق بن موسى الزدجالي، **تقرير حول: أوضاع الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012. ص11.

المنارة للاستشارات